مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية في الفكر الغربي و العربي: تحليل جذورهما التاريخية

جمال بصيري
المركز الجامعي، بريكة، الجزائر
أ.د. محمود بوسنه
جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله

تاريخ الإرسال: 2018-01-28 - **تاريخ القبول:** 2018-02-27

ملخص

تناولنا بالدراسة في هذه الورقة أصل ودلالة مفهومي المجتمع المدني والدولة المدنية. وتبين لنا بصورة واضحة أن تحليل أصل وناسليه كل مفهوم يرتكز على الآخر، وأن دلالتهما مرتبطة بالتطور الاجتماعي والسياسي والفكري للبلدان الغربية إذ كان المفهومان يظهران بمعان جديدة تتناسب مع طبيعة التطور التاريخي لهده البلدان.

أما استخدام المفهومين في البلدان العربية في مجالات الفكر والممارسة السياسية والاجتماعية فكانت حديثة العهد وغير متجذرة، إذ ترجع بداية استعمال مفهوم المجتمع المدني كأداة فهم وتحليل إلى أواسط ثمانينات القرن الفارط، ليرتبط بعد دلك بمفهوم الدولة المدنية مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي، حيث أستُخدم كهدف تطمح الوصول إليه هذه البلدان. والجدير بالذكر هو أن عملية إدخال المفهومين كان في خضم ديناميكية التحولات العميقة التي تمر بها منطقة البلدان العربية، وانقسم المفكرون المهتمون بدراستهما إلى فئتين بين مؤيد لصلاحية استخدامهما ومتحفظ عن ذلك.

وتتمثل مساهمتنا من خلال تناول هده الجوانب في إبراز أهمية مناقشة إشكالية الجمعيات التي يتكون منها ما هو معروف في البلدان العربية بالمجتمع الأهلي (الزوايا، العروش...) من حيث اختلافها عن جمعيات المجتمع المدني ومكانتها ومدى قدرتها على لعب أدوار هامة في تقدم المجتمعات العربية نحو الديمقراطية والمواطنة.

الكلمات الدالة: المجتمع المدني؛ الدولة المدنية؛ الفكر الغربي؛ الفكر العربي.

Abstract

In this article, we examined the origin and the meaning of two concepts, namely civil society and civilian state. The review of the literature shows clearly that there is a close link between these two concepts because, on the one hand, their genesis and origin are interdependent and, on the other hand, their meaning is linked to the social, political and intellectual development of Western countries. The use of these two concepts regarding societal analysis began in the 17th century with the philosophers of the social contract. This use has reappeared, taking new meanings, which were adapted to the level of evolution of the development of Western countries, with the philosophers of ethics, then with those of modern thought and finally with those of contemporary thought. In the Arab countries, the reality of these two concepts is very different, since they have a recent existence in Arab thought and political practice. It is around the mid-1980s when the concept of civil society was used for the first time, as a tool for understanding and analysis. Thereafter, by the end of the first decade of this century, the concept of civilian state was used, as a goal to be achieved by those countries. These uses have been encouraged by the dynamics of multiple and profound transformations that Arab societies have undergone during the last three decades. Arab thinkers then, produced several relevant intellectual essays, aimed to rooting these concepts in Arab political thought and practice. Two trends emerged: the first one is rather favorable to the use of these concepts but on the

contrary the second on eis reserved about the usefulness of these concepts in the analysis of Arab societies. In this article, the authors discussed also the problematic of the associations that make up, what is called in the Arab world, "El-moujtamaa El-ahli" such as Zaouias, arouches,...., with regard to their status and their capacity to play a role in the progress of Arab societies towards democracy and citizenship.

Keywords: civil society; civilian state; Western thought; Arab thought.

Résumé

Nous examinerons dans cet article, l'origine et la signification des concepts de la société civile et de l'Etat civil. Nous montrerons que leur origine et leur genèse sont interdépendantes et que leur signification est liée au développement social, politique et intellectuel des pays occidentaux. Leur utilisation est récente dans la pensée et les pratiques intellectuelles et politiques arabes. L'utilisation du concept de société civile comme un outil de compréhension et d'analyse remonte au milieu des années 1980. Le concept de l'Etat civil est apparu comme un objectif à atteindre vers la fin de la première décennie du présent siècle.

Les débats sur cette question ont donné lieu à l'apparition de deux tendances, l'une favorable à l'utilisation de ces concepts et l'autre plus réservée quant leur l'utilisation dans la compréhension et l'analyse des sociétés arabes. Notre apport à ce débat est de discuter la problématique des associations qui composent, ce qui est appelé dans le monde arabe, «El-moujtamaa El-ahli» eu égard à leur rôle dans l'évolution des sociétés arabes vers la démocratie et la citoyenneté.

Mots clés: société civile; état de droit; pensée occidentale; pensée arabe.

مقدمة

عرفت الساحة العربية مع نهايات القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين (1980-2010) ديناميكية خاصة شملت مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية، أدت إلى فرز أوضاع جديدة، وتطور لافت للوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي. مع العلم أن هذه الديناميكية المتعددة الأوجه ساهمت في بروز مطالب وحاجات وطموحات جديدة للمجتمعات العربية، ودفعت مجالي الفكر والممارسة الاجتماعية والسياسية العربيين إلى استعمال واسع لمفاهيم جديدة تم جلبها من الفكر والتجربة الغربيين؛ وهذا للتعبير عن حالات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة.

بالفعل لقد عمدت أنظمة البلدان العربية في تأطيرها وشرحها وتوجيهها لسيرورة التغيرات العميقة التي ظهرت في هذه المرحلة المميزة من تاريخها، إلى تضمين خطابها السياسي الرسمي مجموعة من المفاهيم الغربية أهمها:العولمة، المجتمع المدني والدولة المدنية واقتصاد السوق، وهذا لتبرير خيارات اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة. مع الإشارة إلى استخدام هذه المفاهيم سهل من حدوث عملية تجاوز اتجاهات وتوجهات إيديولوجية وسياسية تقليدية كانت سائدة بقوة في هذه البلدان.

كانت الوضعية العامة في البلدان العربية تتميز بالهشاشة الاقتصادية والاحتقان الاجتماعي عندما تم اللجوء إلى هذه المفاهيم لاستخدامها كأدوات تحليل وفهم لمختلف الظواهر الهامة التي كانت مطروحة في تلك الفترة مثل نظام الحكم الأحادي والمتعدد، القطاع العام والقطاع الخاص، فعالية التسيير، أسباب فشل التنمية، حرية التعبير....، مما جعل هذه العملية تلقى اهتماما كبيرا وتشهد نقاشا وجدلا واسعا في الأوساط السياسية والفكرية. وفي هذا الإطار يمكننا أن نشير إلى نقاط أولية حول موضوع هذه الورقة:

- إن مفهوم العولمة قد استعمل في مجالي الفكر والسياسة العالميين للتعبير عن بداية تشكل عالم جديد بحدود جديدة وتشكل نظام اقتصادي جديد وفق آليات ومبادئ سياسية جديدة. ويعتبر دخول مفهوم العولمة إلى مجالي الفكر والسياسة العربيين مؤشرا واضحا على بداية تراجع بريق التصورات الاشتراكية والوطنية (القومية) كأساس لبناء دولة عصرية قوية من جهة، وبداية انفتاح العديد من الدول العربية على العالم الغربي من جهة أخرى. وهكذا تم استعمال مفهوم العولمة في الخطاب العربي الرسمي لتبرير تخلي العديد من الدول العربية عن الفكر الاشتراكي وتحولها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.
- إن بروز مفهوم المجتمع المدني في مجالي الفكر والسياسة العربيين ارتبط بمرحلة الانفتاح السياسي والتعددية السياسية وحرية التنظيم، ودخل مصطلح المجتمع المدني الخطاب الرسمي العربي في أواسط الثمانينيات ليعبر عن الانتقال من النظام الأحادي وحكم الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية في الكثير من الدول العربية مثل الجزائر. كما ارتبط هذا المفهوم في المخيلة الجمعية العربية بموضوع المطالبة بالديمقراطية؛ وهو ما يشير إليه سعيد بن سعيد العلوي (1992) حين يعتبر أن المطالبة بالديمقراطية في الدول العربية أخذت شيئا فشيئا صورة الحديث عن المجتمع المدني ووجوب الاعتراف بوجوده وأهميته.

- إن مفهوم الدولة المدنية حديثا دخل هو الآخر مجالي الفكر والممارسة الاجتماعية والسياسية العربيين، وتحديدا عقب الأحداث (الانتفاضات الاجتماعية) التي هزت العديد من الدول العربية في حدود 2009 والتي أصبحت تسمى فيما بعد بدول الربيع العربي. مع العلم أن هذه الأحداث أدت إلى سقوط أنظمة عربية قوية عرفت بإحكام القبضة على شعوبها وانفراد قادتها بالسلطة لفترات زمنية طويلة (تونس، ليبيا، مصر،....) من جهة، ومحاولة وصول جماعات الإسلام السياسي إلى الحكم (الجزائر مثلا) أو وصولها (مصر وتونس) من جهة أخرى.
- إن ظهور هذه الوضعية الجديدة في الساحة دفع بالقوى العلمانية والليبرالية والحداثية إلى إستعمال مفهوم الدولة المدنية في محاولة منها لقطع الطريق أمام الحركات الإسلامية وجماعات الإسلام السياسي وتأليب الرأي العام الداخلي والخارجي ضد مشروع الدولة الدينية (الإسلامية).

وتجدر الملاحظة إلى أن المفارقة التي أفرزها وصول بعض الحركات الإسلامية إلى الحكم ووصول بعضها إلى الاندماج في العمل السياسي بالمعارضة المعترف بها، هو تبني هذه الحركات لمفهوم الدولة المدنية وإدخاله صلب خطابها السياسي رغم حداثة وجودها في الحكم أو على مشارف الحكم، وهذا في محاولة لتهدئة الجبهة الداخلية من جهة، وطمأنة العالم الخارجي من جهة أخرى.

إن هذه المفارقة وضعت المجتمعات العربية ونخبها السياسية والفكرية أمام جدلية استعمال مفهوم الدولة المدنية في خطابين متناقضين من حيث التصور والمبادئ والأهداف في وقت واحد، خطاب الفريق العلماني الليبرالي من جهة وخطاب الفريق الإسلامي من جهة أخرى.

وباعتبار مفهوم الدولة المدنية مفهوما غربيا لا يرتبط بالتجربة والثقافة العربية، وجد المفكرون العرب أنفسهم مرة أخرى بعد محاولات تأصيل مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي أمام ضرورة البحث في دلالات مفهوم الدولة المدنية بهدف تأصيله من جهة، والبحث في إشكالية مقابلة المفهوم مع الهوية والثقافة العربية من جهة أخري.

وسنبحث في هذه الورقة في مفهوم الدولة المدنية من خلال تناول دلالات مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي وفي اجتهادات المفكرين العرب فيما يخص هذا الموضوع؛ وذلك لأننا نعتقد بأنه لا يمكن تحديد مفهوم الدولة المدنية إلا من خلال البحث في

مفهوم المجتمع المدني، وهذا لارتباط مفهوم الأول بالثاني المجتمع المدني، وأسبقية مفهوم الثاني المدني عن الأول من حيث زمن الظهور والاستعمال الفكري والسياسي. ونعمل في مرحلة ثانية على:

أولا- تفصيل كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي في التجربة الغربية لمفهوم المجتمع المدني وبالتالي مفهوم الدولة المدنية،

ثانيا- تحليل طبيعة استخداماتهما في البلدان العربية وشرح أفكار التيارات الفكرية العربية التي تناولتهما بالدراسة ومحاولة تأصيلهما.

ويبقى السؤال الموالي من الأسئلة الهامة التي طرحناها في هذه الورقة وهو هل مؤسسات المجتمع الأهلي الموجودة في المجتمعات العربية والإسلامية والتي لها جذور تاريخية في مسار هذه المجتمعات مثل القبيلة والأعيان والزوايا والعشائر والوقف وأهل الحرف... يمكن اعتبار بمقام مؤسسات المجتمع المدني التي نشأت بالأساس وتجذرت في البلدان الغربية، ويمكن لها أن تلعب أدوارا هامة تغذي ديناميكية التغيير الحالية في اتجاه يساعد على دفع المجتمعات العربية نحو التقدم والخروج من التخلف المتعدد الأوجه الذي تعاني منه. وسنعمل فيما سيأتي على تقديم مناقشة أولية لهذا التساؤل الذي يستدعي لوحده بحث أخر يعالج الموضوع بتعمق أكثر.

1. ملاحظات أساسية حول أصل ودلالات مفهومي المجتمع المدني والدولة المدنية

من المفيد الإشارة في البداية إلى ملاحظات هامة حول مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية قبل الخوض في أصلهما ودلالاتهما:

- يوجد هناك ارتباط وثيق بين مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الدولة المدنية، حيث يرتكز كل مفهوم على الأخر، بل لا يمكن تحديد معالم أي مفهوم دون تحديد معالم المفهوم الآخر وهذا كما هو واضح في الفكر الغربي. فالمجتمع المدني هو مجتمع الدولة المدنية، والدولة المدنية هي دولة المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك عبر المجتمع المدني في الفكر الغربي على المجتمع والدولة معا، حيث لا نجد أية تمايز فيما بينهما في فكر فلاسفة العقد الاجتماعي، ولتصبح الدولة المدنية فيما بعد تعكس صورة المجتمع المدني مع فلاسفة الأخلاق ثم مع فلاسفة الفكر الحديث والمعاصر.
- يرجع تعدد دلالات مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الدولة المدنية في مسار تطورهما في التجربة الغربية لارتباط المفهومين عضويا بالتطور التاريخي والفكري للمجتمعات الغربية، إذ أخذ المفهومان في كل مرحلة من مراحل هذا التطور معنى مختلفا، عبر فيه عن حالة سياسية واجتماعية وفكرية معينة. فقد أورد عزمي بشارة (1998) في موضوع مفهوم المجتمع المدني إن هذا المفهوم في التجربة الغربية كان يظهر في كل مرة بمعنى جديد وحامل لمطالب جديدة تعبر عن تم فصل جديد للوحدة الاجتماعية والسياسية السائدة. تعني عودة المصطلح المتكررة بعد مراحل غياب مختلفة، منذ فلسفة القرن السابع عشر السياسية في أوروبا، شيئا مختلفا لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا وتاريخيا، ويولد حاجات جديدة وأسئلة جديدة يجيب عنها المفهوم حسب معناه الجديد.
- كانت عملية إدخال هذين المفهومين في مجالات الفكر والممارسة السياسية والاجتماعية العربية في خضم ديناميكية تحولات سياسية واجتماعية عميقة. لقد تم استعمال مفهوم المجتمع المدني عقب احتجاجات مطلبيه في أواسط ثمانينات القرن الفارط، أدت إلى تحول بعض الدول العربية ذات النظام الأحادي أو الشمولي إلى التعددية الحزبية مثلا الجزائر، بينما تم استعمال مفهوم الدولة المدنية عقب احتجاجات مطالبة بالإصلاح في أواخر العقد الأول من القرن الحالي، أدت إلى سقوط بعض الأنظمة العربية ووصول بعض الحركات الإسلامية إلى الحكم.

- والجدير بالتنويه هو اجتهاد المفكرين العرب في كل مرة، في تقديم محاولات فكرية جادة لتأصيل هذين المفهومين في الواقع والفكر العربيين. وقد انقسم المفكرون العرب، خاصة في استعمالهم لمفهوم المجتمع المدني، بين مؤيد لصلاحية تطبيق هذا المفهوم في الواقع العربي وإمكانية استخدامه في المجتمعات العربية وبين متحفظ على ذلك.

- نلاحظ من خلال متابعة التغيرات والتحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها الدول العربية منذ الثمانينات، أن هناك إرادة صلبة ومبرمجة لتوجيه هذه التغيرات في اتجاه معين. فالتغير الاجتماعي الذي صاحب التحول السياسي أواخر الثمانينيات أريد له أن يتم في إطار مفاهيم ودلالات المجتمع المدني؛ والتغير السياسي الذي يتم حديثا يراد له أن يتم في إطار مفاهيم ودلالات الدولة المدنية والتحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق تم في إطار مفهوم العولمة.

بناء على ما سبق يمكننا التأكيد على وجود اختلافات ذات طبيعة تاريخية ووظيفية فيما بين التجربتين الغربية والعربية فيما يخص أصل وطبيعة مفهوم المجتمع المدني وبالتالي مفهوم الدولة المدنية. فقد ارتبط استخدام المفهومين بالتطور الفكري والتاريخي للمجتمعات الغربية، بينما يختلف الأمر في التجربة العربية، حيث نجد أن الفكر العربي يذهب في استعماله لهذين المفهومين إلى تأصيل المفهومين نظريا وإثارة جدلية مدى صلاحية تطبيقهما في الواقع والفكر العربيين، وذلك كون هذين المفهومين بالأساس ليس لهما خلفية تاريخية في التجربة السياسية والاجتماعية العربية.

2. تحليل دلالات مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الدولة المدنية في التجربة الغربية

نقدم فيما يلي عرضا مفصلا حول مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية في التجربة الغربية وهذا من منظور فلاسفة الأنوار ومنظور الفكر الغربي الحديث ثم الفكر الغربي المعاصر.

1.2 مفهوما المجتمع المدني والدولة المدنية من منظور فلاسفة الأنوار

دخل مفهوم المجتمع المدني إلى الفكر الغربي مع إسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي في القرن السابع عشر، ثم مع إسهامات فلاسفة الأخلاق في القرن الثامن عشر. وأخذ من منظور فلاسفة الأنوار مدلولين مفهومين متراكمين بتراكم المعرفة، حيث جاء كل مدلول تلبية لحاجة وتعبيرا عن اتجاه فكري محدد وهذا كما هو موضع في النقطتين المواليتين:

-عبر مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الدولة المدنية في القرن السابع عشر مع فلاسفة العقد الاجتماعي عن انشغال الفكر الغربي بمحاولة إبعاد الشحنة الدينية عن المجتمع، وفصل السياسة عن اللاهوت واللاهوت عن السياسة. وذلك باشتقاق السلطة من أصل مجتمعي دنيوي لا من أصل لاهوتي أو تفويض إلهي سماوي، لتعبر دلالات المفهومين عن المجتمع والدولة ككل لا تمايز فيه، وعن المجتمعات التي تتمتع بسلطة مشتقة من أصل إنساني مجتمعي دنيوي، وعن المجتمعات التي انتقلت من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية حسب وصف فلاسفة العقد الاجتماعي.

- ظهر مفهوم المجتمع المدني وبالتالي مفهوم الدولة المدنية مجددا في القرن الثامن عشر مع فلاسفة الأخلاق، في صيغة مقابلة بين المجتمع والدولة، وفي فصل مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم الدولة المدنية. وقد جاء المفهوم هذه المرة في سياق فكري يقوم على إعطاء القيم وظيفة سياسية واجتماعية، وعلى ضرورة قطع الطريق أمام إنقراد الملك بالحكم وضمان إشراك أصحاب مراتب الشرف(النبلاء) في تسيير الدولة.إن مفهوم المجتمع المدني عبر في هذه المحطة من ظهوره على المجتمعات المميزة، أي المجتمعات التي بنيت على أساس قيمي، مجتمعات المراتب والامتيازات من الجهة الاجتماعية والبنيوية والتي تحتكم إلى قوانين ذات خلفية قيمية كالشرف مثلا، لتضبط طرق توزيع السلطة بين ممثلا لمجتمع(النبلاء) وممثل الدولة(الملك).

أما مفهوم الدولة المدنية فعبر في هذه المرحلة عن الدولة التي تقوم على فكرة تقاسم السلطة وفق مراتب الشرف، أي عن الدولة التي يتقاسم فيها الملك السلطة مع أصحاب المراتب وفق قوانين ومبادئ ذات مرجعيات قيمية.

1.1.2 مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية من منظور فلاسفة العقد الاجتماعي

إن فكرة المجتمع المدني تعود مثل ما أشرنا إليه أعلاه، إلى الفلسفة السياسية الغربية مع نظريات العقد الاجتماعي (هوبز 1588-1679، ولوك 1632-1778، وروسو 1712-1778). وهذا كتعبير عن وجود علاقة بين المجتمع والسياسة، وللدلالة على المجتمعات التي تجاوزت الحالة الطبيعية وتأسست على عقد اجتماعي وَحّد بين الأفراد وافرز دولة.ويشير مفهوم المجتمع المدني في فكر فلاسفة العقد الاجتماعي،كما شرحه عزمي بشارة (1998) إلى "كل تجمع بشري خرج من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة عن اتفاق تعاقدي"، أي المجتمع الذي يتمتع بسلطة مشتقة من أصل مجتمعي دنيوي.

وقد اتفق فلاسفة العقد الاجتماعي في نظرياتهم على اعتبار أن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم سياسيا (أحمد شكري الصبيحي، 2000)، أي كل لا تمايز فيه يضم المجتمع والدولة معا، بينما اختلفوا في طبيعة العقد وفي أطرافه وفي الجهة التي تمثل السلطة. ويمكن أن نقول بأن أول تعبير عن الدولة المدنية جاء مع فلاسفة العقد وتعني الدولة التي تستمد سلطتها وشرعيتها من عقد يتفق عليه ويقبله أفراد المجتمع، أي دولة لا دينية ولا كهنية.

وقد اعتمد الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز على العقد بين أفراد المجتمع، واعتبر المجتمع المدني حسب ما أورده مور، بيرا، فرانسوا (1993) حالة سياسية اجتماعية لا إلهية ولا طبيعية تقوم على الإرادة الاجتماعية في ظهور جسم مصطنع أساسه التعاقد هو الدولة. والتي عنده ثمرة مصطنعة لميثاق اختياري لحساب قائم عن المنفعة، وتتمتع بسلطة مطلقة ولم توقع عقدا، بل عن توقيع عقد تنازل فيه كل أفراد المجتمع بكامل وعيهم عن كامل إرادتهم لصالحها. وقد رمت أفكار هوبز بالدرجة الأولى إلى إبعاد الشحنة الدينية عن المجتمع وتخليص السلطة من منطق الحق الإلهي.

وتجدر الإشارة إلى أن هوبز هو أول فيلسوف أحدث انقلابا في الفكر الغربي بجعله كل سلطة مدنية هي من أصل مجتمعي دنيوي، ويكون بذلك أول منظر للسلطة المطلقة. ثم جاءت أفكار جون لوك لتدقق أكثر في العقد بين المجتمع والدولة، ولتجعل لكل طرف حقوق وواجبات يحددها العقد ويضمنها حكم القانون. وتوضح أن المجتمع المدني يعبر عن حالة سياسية اجتماعية لا إلهية ولا طبيعية تتميز بوجود عقد بين الدولة والمجتمع، يتحدد بموجب بنوده قانون يفصل الحقوق والواجبات.فالمجتمع عند "لوك" هو مصدر شرعية الدولة، وهو قادر على مراقبتها وعزلها إذا تمردت على امتلاءات العقد الموقع بينها وبين المجتمع (أحمد شكري الصبيحي، 2000). وهكذا يكون لوك من أوائل مفكري الحكم الجمهوري.

ويمكن أن نقول بأن مفهوم الدولة المدنية حسب أفكار لوك هي الدولة المسؤولة أمام المجتمع، والتي تلتزم إلى حكم القانون.

أما جان جاك روسو فقد أعاد النظر في العقد بين أفراد المجتمع.فإذا كان التعاقد الاجتماعي عند هوبز يقضي إلى ظهور دولة ذات سلطة مطلقة نتيجة تخلي كل فرد عن حريته كاملة للحاكم، فان العقد الاجتماعي من منظوره يجب أن يكون على أساس كل فرد عن كامل حريته للمجتمع ليعوَّض بحرية مدنية بدل الحرية الطبيعية وليعوض بالاعتماد المتبادل بدل الاستقلال الطبيعي.وفي هذا الصدد يذهب روسو إلى أن الفرد، كما عبر عنه عزمي بشارة (1998) يتخلى عن كل شيء ليكسب كل شيء بصورته الجديدة في الحالة المدنية. ويعتبر روسو التعاقد على أنه عملية تغييب للإنسان الطبيعي ليظهر الإنسان المدني أو المواطن. وهو عقد لا يؤسس لسلطة بل يؤسس لشعب قائم برؤسائه أو بدونهم، وإرادة عامة لا تتجزأ ولا تنقل ولا يمكن التنازل عنها؛ فتصبح السيادة للشعب

سيادة مطلقة تستند إلى الإرادة العامة وهي إرادة المجتمع وليست مجموع الإرادات. أما الحكومة فهي مجرد وسيط لسلطات مفوضة يمكن سحبها وتعديلها وفقا لما تمليه إرادة الشعب. وهكذا أصبح مفهوم المجتمع المدني عند روسو هو المجتمع المنظم سياسيا ويقوم على سيادة الشعب.

يمكن أن نذهب من خلال قراءة أفكار هذا الفيلسوف إلى أن مفهوم الدولة المدنية أخذ عنده شكل الحكومة التي هي عبارة عن مجموعة مؤسسات أعطيت لها مجموعة من السلطات أو تمتلك سلطات مفوضة من الشعب. ويعتبر روسو أول مفكر غربي أدخل مبدأ المساواة إلى المجتمع المدني وجعل الديمقراطية جزء لا يتجزأ منه. كما أنه يعتبر روسو من أوائل منظري النظام الديمقراطي برفضه النظام التمثيلي واعتباره تزوير لسيادة الشعب. أول مفكر ادخل مفهوم الحرية المدنية إلى الفكر الغربي وعرفها في عقده الاجتماعي على أنها تأمين الإمكانيات لكل إنسان ليحصل على سعادته بطريقته الخاصة وبحمايته من الإرادة العامة وقوانينها. (عزمي بشارة، 1998)

يظهر من خلال تتبع أهم أفكار فلاسفة العقد الاجتماعي أن جوهر مفهوم الدولة المدنية هو دولة لا دينية، أي الدولة التي تستمد وجودها وشرعية سلطاتها من عقد يوقعه أفراد المجتمع. وبالتالي فأن المجتمع المدني والدولة المدنية عند فلاسفة العقد الاجتماعي يعبران كلاهما على المجتمع والدولة معا.

2.1.2 مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية من منظور فلاسفة الأخلاق

بعد أن تحقق للفكر الغربي والمجتمعات مع فلاسفة العقد الاجتماعي إبعاد الشحنة الدينية وتخليص السلطة من الحق الإلهي واعتبارها من أصل مدني مجتمعي دنيوي ، عاد مفهوم المجتمع المدني وبالتالي الدولة المدنية للظهور مع إسهامات فلاسفة الأخلاق، أيفيرغسون (1723-1816) ومونتسكيو(1689-1755) وهيوم(1711-1776) وآدم سميث (1723-1790) وهذا في إطار فكري جديد مبني على نقد فلسفة العقد ويقوم على إعطاء القيم وظيفة عقلانية واعتبار المجتمع منفصلا عن الدولة وسابقا لها.

عبر مفهوم المجتمع المدني في هذا الفكر من المنظور السياسي والاجتماعي عن المجتمع المميز أي المجتمع الأرستقراطي (مجتمع المراتب) وحكم القانون الذي ينظم حياة الأفراد ويحدد طريقة توزيع السلطة،بينما عبر هذا المفهوم من المنظور الاقتصادي عن المجتمع الارستقراطي الذي ينتج الثروة وحكم القانون الذي يحمي الحرية الفردية والملكية الخاصة وحرية التبادل.

لقد جاء مفهوم المجتمع المدني في هذه الفترة (الثامن عشر) تلبية لحاجة المجتمعات الغربية والفكر الغربي لتحقيق الحرية الفردية وحماية حرية التبادل وضبط طريقة توزيع السلطة داخل مجتمع مميز بين مجتمع المراتب (النبلاء) والدولة (الملك). وعبر مفهوم الدولة المدنية في هذا الفكر عن الدولة التي تتوزع فيها السلطة وفق قوانين بنيت على أساس أخلاقي بين أصحاب المراتب باعتبارهم ممثلين عن الشعب من جهة والملك من جهة أخرى، كما عبر المفهوم عن الدولة التي تحمي الملكية الفردية وحرية التبادل وتشجع عملية إنتاج الثروة.

وفي هذا السياق نشير إلى الفيلسوف الاسكتلندي فيرغسون يرفض نظريات العقد الاجتماعي من منطلق أن الحالة الاجتماعية هي الحالة الطبيعية للإنسان وان البحث يجب أن يبدأ بالمجتمع كمعطى وليس بالإنسان الفرد. حيث يشير في كتابه تأملات حول تاريخ المجتمع المدني (1767)، (مراجعة وتعليق قوتي 1992) إلى أن "الإنسان منذ البداية التاريخية موجود في جماعة، وإذا وجد هناك تاريخ للأفراد، فإنما هو تاريخ تميزهم داخل الجماعة".

ليكون مفهوم المجتمع المدني حسب هذا المفكر هو المجتمع المتطور المؤسس على أنماط من القيم التي تحكم علاقة التعامل بين السلطة والشعب.وما يقابل المجتمع المدني حسبه هو "المجتمع غير المتطور الموجود في حالة خشونة". أما السلطة فهي تقوم حسبه على مجموعة من القيم وتتوزع حسب المراتب الاجتماعية.

فالمجتمع المدني عندفيرغسون هو مجتمع المراتب والدولة المدنية هي الدولة التي تتوزع فيها السلطة حسب المراتب على أساس منظومة قيمية يؤمن بها المجتمع. فالقيم كالنبل والشرف والكرم والتضحية تشكل مصالح ذاتية ومنافع شخصية بمعنى من المعاني وتساهم في التطور مثلها مثل حب التملك. (فيرغسون،1992)

- وإذا كانت القيم في فكر فيرغسون هي التي تحكم علاقة المجتمع بالسلطة، وأداة توزيع السلطة، فان ما يحكم هذه العلاقة في فكر الفيلسوف مونتسكيو هو حكم القانون المدني الذي يضعه الإنسان ذاته ويجعل المجتمع والحكومة خاضعة لقوانينه وتشريعاته على حد سواء.

ويرفض مونتسكيو فكرة إعتبار العقد الاجتماعي تحتوي على دور منطقي،ويرى أن أي تعاقد أو اتفاق اجتماعي يفترض أصلا مجتمعا قائما، فالمجتمع موجود في الطبيعة، ويكفي لتفسيره وجود غريزة الألفة والاجتماع،أما ما يميزه كمجتمع مدني فهو القانون المدني الذي يضعه هو والذي ينظم المشاكل الناتجة عن حياة الناس في المجتمع وإدراكهم أنهم مختلفون وغير متساويين. (لوي التوسير، 1981)

أما الدولة في فكر مونتسكيو فهي نتاج المجتمع المدني،حيث أن كل مجتمع مدني محدد ومميز ينتج دولته المميزة، ومن ثم فان تنوع النظم السياسية ناجم عن تنوع المجتمعات(عزمي بشارة، 1998). وهكذا أسس مونتسكيو تقليدا جديدا لمفهوم المجتمع المدني وهو التقليد الذي يجعل أسس التمدن هي فصل المجتمع عن الدولة وحكم القانون المدني (القانون الوضعي).

ووفر نموذج مونتسكيو أيضا مولدا للتطور من خلال العلاقة الجدلية التي وضعها بين روح القانون والقانون، ومبدأ النظام وطبيعة النظام، حيث يرى أن طبيعة الجمهورية هي الحكم الجماعي للمواطنين ومبدأ الجمهورية هو الفضيلة وطبيعة الحكم الملكي هو حكم الفرد بواسطة قوانين وإجراءات وأجسام وسيطة تجري عبرها السلطات بشكل شرعي ومبدؤه هو الشرف.

أما نظام المستقبل بالنسبة إليه فهو النظام الملكي المنظم بحكم القانون، حيث يحترم الملك توازن القوى القائم ومراتب الشرف القائمة في الدولة، ويمارس حكمه عن طريق مؤسسات وسيطة متشكلة أساسا من فئة النبلاء التي يحدد شرفها الرفيع من سلطة الملك. ويرى مونتسكيو بأن الجانب الديناميكي في عملية التطور هو المبدأ أو الروح الكامنة وراء التشريع (لوي ألتوسير، 1981)، ومن هذا المنطلق يفتتح كتابه الثاني روح الشرائع بالمقدمة التالية "إن فساد كل حكومة يبدأ دائما بفساد المبادئ".

فالمجتمع المدني حسب مونتسكيو هو المجتمع الذي يحكمه نظام يحدد طبيعته قانون وضعي مبني على أساس قيمي والدولة المدنية هي الدولة التي تتوزع فيها السلطات على أساس هذا القانون الوضعي.

وتجدر الإشارة إلى إن هذا المفهوم أخذ بعدا آخر وأساسا جديدا مع الفيلسوف دافيد هيوم، حيث يرى أنه لا يمكن الاعتماد على القيم ولاعن سيادة العقل لفهم التصرف الإنساني، فالمحرك الوحيد للتصرف الإنساني هو المصلحة الذاتية. ويرفض هيوم التفسير التعاقدي لوجود المؤسسة الاجتماعية، لأنها برأيه قائمة قبليا بالنسبة للفعل الإرادي للإنسان الفرد الذي يوجد على أساس وجودها ويعيش وينمو في ظلها، (عزمي بشارة، 1998).

ويأخذ مفهوم المجتمع المدني عند هيوم معنى المجتمع المنفصل عن الدولة وحكم القانون الذي يضمن حماية الفرد وملكيته من جهة ويحمي عملية تبادل البضائع من جهة أخرى. فالمجتمع المدني هو المجتمع الذي يتأسس على مبدأ الحرية الفردية وينتج الثروة ويشجع التبادل البضائع، والقوانين هي ثبات علاقات الملكية أو الحيازة، وإمكانية نقلها بالاتفاق وضرورة تنفيذ العقود.

كما يشترط هيومفي المجتمع المدني وجود حكومة تتمتع بسلطة تنفيذية، مع ضرورة وجود مجلس محافظ لتشريع القوانين انطلاقا من المصلحة الذاتية للفرد ولمراقبة السلطة وموازنتها. لتكون الدولة المدنية حسب هذا المفكر هي الدولة التي تعمل على تطبيق القوانين التي تضمن الحرية الفردية والملكية الخاصة وحرية التبادل.

شكلت أفكار هيوم قاعدة أفكار للفيلسوف آدم سميث الذي يرى أنه هو من اكتشف أهم مراحل تطور المجتمع المدني، وكيف أن الحرية الفردية والتجارة والصناعة أنجبتا بالتدرج النظام والحكومة الحسنة والأمن للأفراد. غير أن سميث لا يرى أن الحرية الفردية وحرية التبادل والتعاقد والصناعة هي الشرط الوحيد للتطور والمدنية، إذ اعتبر وجود الظلم وانعدام العدالة الاجتماعية وانتشار الامتيازات بغير حق هي عثرات في طريق تطور المدنية والحرية. ويؤكد على ضرورة عقلنه الأنانية أو المصلحة الذاتية ودمجها في أخلاقية عامة. فالمجتمع المدني عند أدم سميث هو المجتمع الذي ينتج الثروة ويتأسس على مبدأ عقلنة المصلحة الذاتية ودمجها في أخلاقية عامة، (توفيق المديني، 1997). بينما تتجسد الدولة المدنية في الدولة التي تحمي الملكية الخاصة وتضمن العدالة وتؤطر جموح الأنانية الفردية.

يتضح لنا مما سبق بأن أفكار فلاسفة الأخلاق شكلت محاولة متطورة في اتجاه ضبط عناصر مفهوم المجتمع المدني ومكوناته في سياق تطور المجتمع الرأسمالي وتطور مؤسساته، ويتعلق الأمر بوضع المجتمع المدني أمام الدولة، وصياغة مواثيق جديدة تحمي المجتمع من هيمنة الدولة. (أحمد شكري الصبيحي، 2000)

2.2 مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية في الفكر الغربي الحديث

اتجه الفكر الغربي عقب الثورة الفرنسية 1789 اتجاها جديدا، خاصة وأن هذه الثورة صهرت جهاز الدولة ومنحت المواطنين حق اختيار أجهزة الدولة عن طريق الانتخابات. حيث منحت الأفراد الحقوق السياسية والمدنية، وأعطتهم حرية أكبر لتسيير شؤونهم عن طريق تشكيل شبكة علاقات جديدة. فالقانون الفرنسي للجمعيات المؤرخ في 22 ديسمبر1789 أقر حق إنشاء جمعيات أولية وجمعيات إدارية مما أدى إلى ظهور لامركزية لم تكن معروفة من قبل(سبول ألبر، (1989). وهكذا وجد فلاسفة الفكر الغربي الحديث أنفسهم أمام صورة جديدة لمجتمع جديد يختلف عن المجتمع القديم في جانبه التكويني والوظيفي.ففي الجانب التكويني ألغيت في المجتمع الغربي الحديث المراتب الاجتماعية والامتيازات وأصبح الأفراد يتمتعون بالمساواة والمواطنة. أما في الجانب الوظيفي فتميز بنظام جديد لتقسيم العمل صيغت فيه قوانين التعاقد وحقوق الأفراد والجماعات وحقوق تشكيل الجمعيات الاجتماعية والسياسية.

إن هذه التغييرات أدت إلى ظهور معان جديدة لمفهومي المجتمع المدني والدولة المدنية في الفكر الغربي الحديث تختلف عن سابقاتها في فكر فلاسفة الأنوار (فلاسفة العقد الاجتماعي وفلاسفة الأخلاق). فإذا كان البحث في عصر التنوير قد اتجه إلى بحث العلاقة بين المجتمع والدولة، فإن الاهتمام في الفكر الحديث اتجه إلى بحث العلاقة بين المجتمع والدولة، والمجتمع والفرد، والفرد والدولة والى وضع الحدود بين سلطة الدولة وسلطة الاقتصاد.

وقد انقسم الفكر الغربي الحديث إلى اتجاهين مختلفين في الأفكار والمنطلقات. اتجاه ليبرالي ينطلق من حقوق الأفراد وليس من حقوق المجتمع، ويرى أن الفرد في المجتمع يحرص تأمين وجوده أولا وحفظ ملكيته ثانيا، وعلى الدولة أن تحرص على أداء دورها لحماية هذه الملكية، وليس لها الحق في التدخل في شؤون الأفراد والمجتمع وإلا أخلت بشروط التعاقد الاجتماعي (توفيق المديني، 1993). واتجاه ماركسي يذهب إلى ضرورة إشاعة ملكية وسائل الإنتاج وإلغاء الدولة وتذويبها في المجتمع.

وكما اختلفت المنطلقات الفكرية لهذين الاتجاهين، اختلفت نظرتهما للمجتمع المدني ومفهومه ومؤسساته وأهمية وظيفته. فقد انفصل المجتمع المدني عن الدولة والمجتمع في آن واحد، ليعبر عن مجموع التنظيمات التي تنشأ بين الأسرة والدولة في الفكر الليبرالي مع كل من المفكر الألماني هيجل (1770-1831) ثم المفكر الفرنسي توكفيل (1805-1859).أما الاتجاه الماركسي فقد ذهب في مرحلة أولى إلى إنكار أي دور للمجتمع المدني حيث اعتبر ماركس (1818-1883) الترويج لمفهوم المجتمع المدني ترويجا للمجتمع البرجوازي ودعا إلى ضرورة انهياره. وفي مرحلة لاحقة انفصل المجتمع المدني عن الدولة والمجتمع في إطار فكري جديد مع المفكر غرامشي (1891-1937)، ليعبر عن مجموع التنظيمات التي تنشأ بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق هيمنة فكرية في المجتمع.

1.2.2 مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية من المنظور الليبرالي

ينطلق الفكر الليبرالي من حقوق الأفراد وليس من حقوق المجتمع. ويؤكد على أن دور الدولة هو حماية الملكية الفردية والجماعية دون التدخل في شؤون الفرد والمجتمع. وتتأسس المدنية في هذا الفكر على مجموعة من المبادئ أهمها:

- التحرر السياسي أي انفصال الإنسان الديني عن مواطن الدولة المدنية،

- الحرية الفردية القائمة على مبدأ الحق البرجوازي،

- احترام حقوق الإنسان، وهي جزئيا الحقوق السياسية والقانونية والحرية والملكية الخاصة والأمن.

ويمكننا أن نشير إلى التقدم الفكري الذي حدث في هذه المرحلة مقارنة بالمراحل السابقة؛ ففي حين عبر المجتمع المدني في فكر فلاسفة العقد الاجتماعي عن المجتمع والدولة في آن واحد وعن المجتمع مقابل الدولة في فكر فلاسفة الأخلاق نجد فلاسفة الاتجاه الليبرالي يؤكدون على انفصال المجتمع المدني عن الدولة والمجتمع في آن واحد.

وقد ساهم الكثير من المفكرين الليبراليين في تحديد مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته وعلاقته بالمجتمع والدولة. غير أن أهم الإسهامات التي تميزت بإضافات جديدة في هذا الموضوع والتي لا تزال تشكل مصدر الهام الكثير من المفكرين حتى يومنا هذا هي إسهامات الفيلسوف الألماني هيجل والمفكر الفرنسي توكفيل.

انفصل المجتمع المدني عن المجتمع والدولة في آن واحد مع الفيلسوف الألماني هيجل ليأخذ موقعا متوسطا بين العائلة والدولة. وليعبر مثل ما أكد عليه هيجل عن مجموع التنظيمات التي ينتمي إليها الأفراد طواعية بدافع الحاجة والحصول على الحماية. وأخذ مفهوم الدولة المدنية تصورا جديدا عند هذا المفكر الذي يشترط أن يسبق وجود الدولة المدنية مرحلة تكوين المجتمع المدني باعتبار أن التعاقد لا ينشئ دولة بل ينشئ مجتمعا مدنيا من جهة، وأن المجتمع المدني هو مجتمع الحاجة والأنانية وهو في حاجة دائمة ومستمرة إلى المراقبة من طرف الدولة من جهة أخر. (عزمي بشارة، 1998)

ويعرف هيجل المجتمع المدني في المقطع 175 من كتابه مبادئ فلسفة الحق أنه "رابطة للأفراد كأعضاء في عمومية شكلية بواسطة حاجاتهم، ثم بواسطة النظام الحقوقي كأداة للحفاظ على أمن الأفراد وعلى ملكياتهم وكنظام مفروض من خارجهم ينظم مصالحهم الخاصة والعامة". (هيجل، ترجمة أندي خان 1990).

ويتكون المجتمع المدني حسب هيجل من النقابات والشركات والجمعيات والمجتمعات المحلية والطبقات الاجتماعية والقوى السياسية. كما يضم إضافة إلى المجتمعات التي يشكلها الأفراد إراديا في المجال الموجود فيما بين الأسرة والدولة، القضاء والشرطة والبنى الأهلية (توفيق المديني، 1993).

حدد هيجل العلاقة بين المجتمع والدولة من واقع العديد من المنطلقات والأفكار يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن المجتمع المدني مؤسسة تقوم عن التعاقد، فلا ينشئ التعاقد عند هيجل دولة وإنما ينشئ مجتمعا مدنيا،
- يشترط هيجل أن يأتي تكوين المجتمع المدني في فترة لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقع مستقل تهدف إلى تمكينه من البقاء،
- يعتبر هيجل المجتمع المدني مجتمع الحاجة والأنانية، وهو في حاجة دائمة ومستمرة إلى المراقبة من طرف الدولة،
- يربط هيجل وجود وبقاء المجتمع المدني بوجود وبقاء دولة لها سلطة مراقبة المجتمع المدني والمجتمع. وهي الجهة الوحيدة أو الأداة الوحيدة التي تنفذ القوانين وتضمن الحفاظ على أمن الأفراد وعلى ملكياتهم.

يعتبر هيجل أول مفكر غربي وضع ثلاثة صفات لمفهوم المجتمع المدني كما ما ذهب إليه (توفيق المديني، 1993) لا تزال تشكل أهم صفاته حتى يومنا هذا: صفة الفعل الإرادي أو الطوعية، صفة الوساطة أو الوسطية، صفة لحاجة أو الأنانية.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى فكرة أساسية في فكر هيجل سبق عزمي بشارة (1998) توضيحها، وهي ضرورة أن يتدرج الانتقال السياسي والاجتماعي من الخاص إلى العام في المؤسسة الاجتماعية ذاتها، تضمن عدم الانتقال التعاقدي المفاجئ من الفرد إلى الدولة. إن هذا التوسط بين العائلة والدولة أوجد مؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى فكرة المواطنة والمساواة بين أفراد المجتمع باختلاف ألوانهم ومعتقداتهم واتجاهاتهم،هو ما يبرر حسب هذا التفكير حاجة المجتمع الليبرالي إلى جهة قوية ونافذة (الدولة) تحافظ على بقاء المجتمع البرجوازي واستمرار مبادئه.

وهنا يبدو واضحا أن مفهوم الدولة المدنية في فكر هيجل أخذ مفهوم الدولة البرجوازية والتي تتأسس على أربعة مبادئ محورية هي:

- دولة القانون والنظام القائم على مفهوم الحق البرجوازي والتحرر السياسي.
- الدولة التي تمكن الفرد من نيل الحرية الدينية أولا والحرية الفردية والملكية الخاصة ثانيا.
- الدولة التي تضمن للفرد اعتباره فردا برجوازيا أنانيا، مستقلا، عضوا في المجتمع.
- الدولة التي تضمن للفرد اعتباره مواطنا وشخصا حقوقيا في الدولة السياسية البرجوازية.

يمكن القول بأن الدولة المدنية في هذا الفكر هي دولة الحريات الفردية والمدنية والجماعية والحق البرجوازي.

أما توكفيل انتقد أفكار هيجل ورفض أن يرتبط المجتمع المدني بالحاجة المادية لحياة الأفراد،وأن يعرف البني الأهلية والمراتب الاجتماعية أو أن يضم الشرطة والقضاء (عزمي بشارة، 1998). وكما رفض توكفيل أن تراقب الدولة المجتمع المدني، بل ذهب عكس ذلك بأن المجتمع المدني هو من يراقب الدولة لحماية المجتمع والأفراد من استبداد الدولة وجهازها البيروقراطي.

اعتمد توكفيل في بناء مفهومه للمجتمع المدني من حالة عينية وحيدة في القرن التاسع عشر هي الحالة الأمريكية وذلك في كتابه – الديمقراطية في أمريكا. ليربط مفهوم المجتمع المدني بموضوع جديد في الفكر الغربي الحديث وهو النظام الديمقراطي والديمقراطية.

وعلى خلاف ماركس يرى أن الحل لا يكمن في إزالة تناقضات الحداثة أو حلها، وإنما بالتقدم نحو الحقوق الديمقراطية، فالبديل للوطنية الأرستقراطية القديمة المنهارة هو بناء وطنية جديدة عقلانية، تبنى على المصلحة الشخصية للمواطن ذي الحقوق السياسية.

ووضع توكفيل في نموذجه النظري الخاص بالنظام الديمقراطي والذي اعتبره مستقبل أوربا الأكيد، على مجموعة من الأسس تتلخص فيما يلي:

- تعتمد الديمقراطية على المواطنة العامة أساسا لبنيانها ويشكل المواطنون المجتمع وهم عادة الذين ولدوا عل الأرض السياسية التي تحكمها الدولة،
- تتمثل مركزية السلطة في جمع الحكم في يد إدارة مركزية تستمد شرعيتها من السيادة المشتركة للمواطنين،
- جوهر النظام الديمقراطي هو السيادة لإرادة الأغلبية، والمبدأ الموجه في الديمقراطية هو المساواة،
- القانون في النظام الديمقراطي هو نسق من الأنظمة والتعليمات، وتشريع القوانين هو وظيفة السلطة وهو عملية مفتوحة وديناميكية، فحيز التشريع ليس إلهيا أو موروثا ثابتا، بل هو حيز متغير بين إحداثيتين هما إرادة الشعب وحاجات الحكم،
- الأشخاص الذين ينفذون القانون لا يتصرفون بمزاجية واعتباطية ولا بناء على العادة وحسن النية، وإنما على أهداف وغايات ومقاصد عقلانية حددها المشرع وحدد كيفية تنفيذها.

خشي توكفيل على نموذجه النظري (النظام الديمقراطي) من خطرين أساسيين أحدهما سياسي وهو تجاوز مبدأ المساواة نتيجة تمركز السلطة والموارد في يد الدولة وجهازها البيروقراطي.

والثاني إيجابي ويتمثل في تفشي الأنانية المفرطة والانغلاق في الشؤون الفردية والحسابات الذاتية على حساب المشاركة في الحيز العام.

وقابل توكفيل خطر مركزية السلطة التي تنتج اللامساواة بمجموعة من الآليات في المجال السياسي والتي ترسخ مبدأ فصل السلطات من خلال وجود سلطة تشريعية خاضعة للانتخاب الدوري، سلطة تنفيذية، سلطة قضائية مستقلة، نظام محلفين، إضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية وهي ثلاثة: حق الاقتراع، حق تشكيل الروابط والمؤسسات الطوعية، وحرية الرأي والتعبير. وواجه خطر تفشي الأنانية المفرطة من خلال نشر مبدأ ثقافي هو الأنانية المتنورة التي تدفع الفرد إلى الاهتمام بمصالحه، لكن من خلال أخذ المصلحة العامة ومصلحة الآخرين بعين الاعتبار، ليصبح الحفاظ على النظام الديمقراطي مصلحة أنانية للفرد، وذلك بإقامة الروابط وخلق المؤسسات الطوعية على كافة المستويات، كقناة تتيح للأفراد التدخل في الشؤون العامة ولتحد من مركزية الدولة في الوقت ذاته.

إن معالم مفهوم المجتمع المدني ووظيفته في النظام الديمقراطي ترتسم حسب توكفيل في كونه حاجزا أمام مركزية السلطة وأمام نزعة تذرر الأفراد (اهتمام الأفراد بشؤونهم الخاصة دون الاهتمام بالشأن العام). ويتشكل المجتمع المدني في فكره من الحلقات

العلمية والأدبية والمدارس والنوادي والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات المدنية النشيطة والفعالة في الحيز العام والتي توازن العلاقات التجارية الأنانية، والتي تجعل المواطن يساهم في الشؤون العامة ويعبر عن رأيه ويمارس الاقتراع.(توفيق المديني، 1993)

فالمجتمع المدني عند توكفيل هو مجموع الروابط الطوعية من المواطنين الواعين والمهتمين بالشؤون العامة، وحرية التعبير وحق الاقتراع والمدفوعين بفضائل الجمهورية. فهو مجموع الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة، القائمة على التسيير الذاتي الساهرة على حماية المجتمع والديمقراطية من تمركز السلطة والاستبداد، فهو تلك السلسلة غير المتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطن بكل عفوية وطواعية وهو صانع الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب وهو عين المجتمع الفاحصة والمستقلة، وهو الضرورة اللازمة لتقوية الثروة الديمقراطية(أحمد شكري الصبيحي،2000).

إن مفهوم المجتمع المدني أتى في هذه المرحلة في سياق جديد وهو حاجة المجتمع إلى محاصرة نفوذ الدولة وجهازها البيروقراطي والحد من مركزيتها واستبدادها من جهة، وتوجه الفكر الغربي إلى التفكير في موضوع الديمقراطية والنظام الديمقراطي من جهة أخرى.

وهكذا يتحدد لنا مفهوما جديدا للدولة المدنية في هذا الفكر وهو الدولة الديمقراطية، المنبثقة عن الاقتراع العام القائمة على مبدأ فصل السلطات والحقوق السياسية والمدنية،ومبدأ المساواة بين أفراد المجتمع باختلاف ألوانهم ومعتقداتهم واتجاهاتهم، الخاضعة لرقابة المجتمع سواء عن طريق المجتمع المدني أو عن طريق أدوات أخرى.

ويمكن الإشارة إلى فكرة رئيسية في موضوع العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في فكر فلاسفة التيار الليبرالي، هي أنه تم استعمال مفهوم المجتمع المدني باعتباره مجتمع الحاجة والأنانية مع المفكر هيجل لمنح الدولة كامل السلطات والحقوق والشرعية في حكم ومراقبة الأفراد والمجتمع المدني على حد سواء، بهدف تمكينها من بسط سيطرتها وحماية الملكية الخاصة وحرية التبادل، في حين تم استعمال مفهوم المجتمع المدني في مرحلة لاحقة مع المفكر توكفيل بعد أن ترسمت الحرية الفردية وتجدرت الملكية الخاصة لمحاصرة استبداد الدولة وجهازها البيروقراطي وللانتقال إلى نمط جديد في الحكم هو النظام الديمقراطي.

2.2.2 مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية حسب المنظور الماركسي

ترعرعت الماركسية في موروث الفلسفة الليبرالية، وتمثل أفكار ماركس(1818-1883) المنطلقات الفكرية الأساسية لهذا التيار. وكان هدفها هو إشاعة ملكية وسائل الإنتاج وإلغاء الدولة وتذويبها في المجتمع. وتعتبر إسهامات المفكر الألماني ماركس والمفكر الإيطالي غرامشي (1891–1937) من أهم إسهامات هذا الفكر في موضوع المجتمع المدني.

انتقد ماركس أفكار هيجل حول مفهوم المجتمع المدني ورفض اعتباره أداة تحليل للمجتمع باعتباره مبرر لوجود الدولة في الفكر الليبرالي(والدولة حسب ماركس هي الدولة البرجوازية والتي تعترف بالملكية الخاصة، وحق امتلاك الأفراد لوسائل الإنتاج). كما انتقد ماركس فكرة الطوعية والوساطة بين الأفراد والدولة لحل مسألة اغتراب الأفراد وصراعهم، وكذا ضم البنى الأهلية إلى المجتمع المدني، واعتبرها حلولا محافظة ورجوعا إلى عصور القرون الوسطى. ويعتبر ماركس أول مفكر غربي يتخلى عن مفهوم المجتمع المدني كأداة تحليل لواقع المجتمعات الغربية باعتباره مفهوم يخفي أكثر مما يكشف، وتبنى مفهوما جديدا هو مفهوم الطبقة.

أخذ مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الدولة المدنية في الفكر الماركسي وضعا مغايرا، أين ركزت هذه الأفكار على ضرورة ذوبان الدولة في المجتمع من جهة وتغييب المجتمع المدني باعتباره انعكاس لها من جهة أخرى. فماركس يرى بأن مفهوم المجتمع المدني في الفكر

الليبرالي يعبر أساسا على المجتمع البرجوازي وأن الدولة المدنية ما هي إلا انعكاس للمجتمع البرجوازي، وما هي إلا صورة إيديولوجية لسيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى، وأداة في يد المجتمع البرجوازي وملاك وسائلا لإنتاج من أجل المحافظة على امتيازات هم على حساب الطبقة العاملة. ولهذا مما يتطلب حسب ماركس توجد ضرورة إلى تذويبها في المجتمع باعتبارها عقبة في طريق تحقيق الملكية العامة لوسائل الإنتاج في المجتمعات الغربية.

ومن منظور ماركس يجد مفهوم المجتمع المدني جذوره في الفكر الليبرالي، في العلاقات الحياتية المادية للأفراد. حيث ينطلق من "أن العلاقات الحقوقية شأنها بالضبط شأن أشكال الدولة، لا يمكن فهمها لا بحكم ذاتها ولا بحكم ما يسمى بالتطور العام للروح البشرية. وإنما على العكس تجد جذورها في العلاقات الحياتية المادية التي يسمي هيجل مجموعها بالمجتمع المدني"(توفيق المديني، 1993). إن المجتمع المدني في نظره هو مجال الصراع الطبقي، وهو مجال العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل الإنتاج.

ويرى أن الدولة البرجوازية كامتداد تعبر عن علاقات إنتاج الرأسمالية والتي تتم فصل عليها، وإن استقلالها مرتبط بتبعيتها لبنية التبادل من أجل الإنتاج أي بتشكل المجتمع المدني من طبقات متناقضة (عزمي بشارة، 1998).

أما غرامشي فقد حاول المفكر في مرحلة لاحقة إحياء فكرة المجتمع المدني في الفكر الاشتراكي من جديد،من خلال إعطاء مساحة لمفهوم للمجتمع المدني في إحداث التغيير في الدول الغربية،وذلك من خلال توظيف هذا المفهوم في بناء نظرية سياسية جديدة تهتم بالبحث عن كيفية تحقيق الثورة الاشتراكية في إيطاليا. وانطلق من عدم تحقق نبوءة حول انهيار المجتمع الرأسمالي بفعل تناقضاته الاقتصادية، وعدم قيام الطبقة العاملة بثورة نتيجة الاستغلال الاقتصادي.

يرى غرامشي أن خطأ ماركس الأساسي هو اعتبار القاعدة الاقتصادية مظهر الصراع، بينما يرى هو العكس في الصراع الطبقي يترجم أساسا في المبنى الفوقي، مجال الصراع السياسي والحزبي. وجزم أن الطبقة العاملة في أوروبا يمكنها الوصول إلى السلطة إذا حقق فكرها هيمنة ثقافية على المجتمع، أي إذا هيمنت أفكار العدالة الاجتماعية على المجتمع، دون الحاجة إلى سيطرة اقتصادية أو سياسية بواسطة الاقتصاد أو الدولة. حيث جعل غرامشي مثل ما كتب أحمد شكري الصبيحي (2000) حقل الهيمنة الثقافية ساحة الصراع الأساسية في مرحلة ما قبل الثورية. ودعا إلى ضرورة تطوير إستراتيجية جديدة تقوم عل استخدام الإيديولوجية في سبيل تحقيق هيمنة ثقافية بإنتاج رأسمال رمزي، يتم تسويقه أو نشره بواسطة مجتمع مدني بروليتاري عماده الأحزاب الاشتراكية والنوادي ومجالس العمال والنقابات.

ويرجع غرامشي سبب وسر إعادة إنتاج المجتمعات الرأسمالية لنفسها إلى وجود حيز اجتماعي تطور في ظل الرأسمالية هو ساحة الهيمنة الثقافية. التي هي ليست حيز الاقتصاد، بل هي جزء من المبنى الفوقي ولكنه ليس حيز الدولة بل هو المجتمع المدني الذي بواسطته حققت البرجوازية هيمنتها الثقافية، والذي يضم المؤسسات الطوعية والاتحادات المدنية. ليرتبط مفهوم المجتمع المدني عند غرامشي ارتباطا مباشرا بمفهوم الهيمنة الثقافية ويأخذ مكانه في البنية الفوقية.

شكلت أفكار غرامشي قفزة نوعية في الفكر الغربي،وقدمت نفسا جديدا للفكر الاشتراكي، كما قدمت إضافات هامة إلى موضوع المجتمع المدني، ويمكن تلخيص أهم أفكار غرامشي في النقاط التالية التي تنطلق من معارضة الأفكار التالية:

- اعتبار ماركس المجتمع المدني جزء من البنية التحتية بينما يضعه هو في البنية الفوقية لتضم هذه البنية حسبه المجتمع المدني والمجتمع السياسي، ووظيفة الأول الهيمنة عن طريق الإيديولوجية ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه.

- اعتبار ماركس القاعدة الاقتصادية مجال الصراع الطبقي بينما يرى هو أن الصراع الطبقي يترجم أساسا في المبنى الفوقي مجال الصراع السياسي والحزبي.

التقت أفكار غرامشي مع أفكار هيجل في كون المجتمع المدني حيز اجتماعي متميز عن الحيز الاقتصادي والسياسي، وكيان منفصل عن الدولة والمجتمع في آن واحد. ليتجلى التمايز بينهما في بنية المجتمع المدني ووظيفته وعلاقته مع الدولة.

- إذا المجتمع المدني يشكل عند هيقل المؤسسات الطوعية والبنى الأهلية والشرطة والقضاء فان عماده حسب غرامشي هو المثقفين والأحزاب الاشتراكية ونوادي ومجالس العمال والنقابات.
- إذا كانت وظيفة المجتمع المدني عند هيجل إشباع الحاجات، فان وظيفته عند غرامشي تحقيق الهيمنة الثقافية.
- إذا كانت الدولة تسبق المجتمع المدني وتراقبه عند هيجل فان المجتمع المدني هو القاعدة والمضمون عند غرامشي، فغرامشي قالبا بذلك المعادلة الهيجلية حول الدولة فإذا كانت الدولة عند هيجل هي الحيز الأخلاقي بامتياز فإنها لا تتضمن أي قيمة أخلاقية عند غرامشي وأن وظيفتها السيطرة وسلاحها القسر بواسطة آليات القمع (الجيش والبوليس والتشريعات والقوانين)، ويذهب إلى اعتبار المجتمع المدني هو القاعدة الأخلاقية (توفيق المديني، 1993).
- لكي تتحقق أخلاقية الدولة حسب غرامشي يجب حلها في المجتمع المدني،ويتم ذلك حسبه عند زوال أسباب الانفصال بين المجتمع المدني والدولة، بتحقيق الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، وزوال المجتمع الطبقي من خلال تحقق هيمنة ثقافية لفكر التغيير أي الفكر البروليتاري القائم على العدالة الاجتماعية (توفيق المديني، 1993).

أما فيما يخص معالم الدولة المدنية في هذا الفكر،فإذا ذهب ماركس إلى ضرورة تذويب الدولة في المجتمع باعتبارها عقبة في طريق تحقيق الملكية العامة لوسائل الإنتاج في المجتمعات الغربية، عن طريق ثورة بروليتارية. فإن غرامشي ذهب إلى ضرورة تذويب الدولة في المجتمع المدني عن طريق تحقيق هيمنة ثقافية للفكر البروليتاري وتحقق الأفكار الاشتراكية وفي مقدمتها العدالة الاجتماعية والملكية العامة لمقدرات الدولة.

2.3 مفهوما المجتمع المدني والدولة المدنية من منظور الفكر الغربي المعاصر

عاود مفهوم المجتمع المدني محدد في الفكر الغربي أواخر القرن العشرين بعد غياب طويل، بهدف تأطير معطيات جديدة أهمها احتجاجات المجتمع المدني ضد الدولة الاشتراكية خاصة بعد تحدي حركة التضامن العمالية النظام الاشتراكي في بولونيا نهاية السبعينيات، ثم في سياق التحرك الشعبي في أوربا الشرقية بأكملها.

وهكذا بدا للفكر الغربي أن مفهوم المجتمع المدني يطرح نفسه من جديد كأساس لتطوير الديمقراطية والدولة الديمقراطية.

وعلى الرغم من أن إحياء المفهوم تم في سياق أحداث أوروبا الشرقية، إلا أن الاستيعاب النظري لمدلوله تم ويتم فعليا في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وهذا في سياق متقدم جدا من ممارسة الديمقراطية، وهي الديمقراطية المباشرة. إن اهتمام التنظير الغربي بالمجتمع المدني لا يعود إلى تفسير الظواهر التي عرفتها أوربا الشرقية فقط، بل إلى تفسير وفهم حركات اجتماعية جديدة ظهرت وأخذت مكانها ضمن مؤسسات المجتمع المدن. حيث عرفت البلدان الرأسمالية المتطورة منذ ستينيات القرن الماضي عملية فرز جديدة للوحدة الاجتماعية والسياسية أدت إلى ظهور حركات اجتماعية جديدة تهتم بمجالات جديدة، تشمل المجال الأخلاقي والثقافي والبيئة والصحة ومجال حقوق الإنسان والسلام والتخطيط المدني والاجتماعي، كما أنها تضم فئات اجتماعية جديدة كالطلبة والمرأة والشباب. وحدث كل هذا في مواجهة مع بيروقراطية الدولة من جهة وقوى اقتصاد السوق المندفعة نحو الربح من

جهة أخرى؛ إضافة إلى اهتمام المنظمات الكنسية والمجتمعات الخيرية بقضايا المجتمع العامة، والقضايا السياسية ذات الأثر في طابع المجتمع ومدى ديمقراطيته. وهكذا نشأ حيز عام لا تحكمه آليات السلطة وآليات الربح فقط، ولكنه قائم على علاقة مع الدولة والسوق، أي لا يدير ظهره للعملية السياسية. هذا الحيز العام هو القطاع الاجتماعي، وهو المجتمع المدني المعاصر في الدول الرأسمالية المتطورة. (عزمي بشارة، 1998)

لقد اختلف مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية بين الشرق والغرب في أوربا باختلاف الأوضاع والسياقات فجاء كل مفهوم للتعبير عن سياق وتلبية لحاجة حيث:

-عبر مفهوم المجتمع المدني في أوربا الشرقية عن التنظيمات والحركات الاجتماعية التي تخوض معركة تحقيق الديمقراطية في البلدان الشرقية من جهة،وتطالب برحيل النظم الاشتراكية والتوجه نحو اقتصاد السوق من جهة أخرى، بينما عبر مفهوم الدولة المدنية المنشودة في المجتمعات الغربية عن الدولة الديمقراطية التي تتميز بالتعددية السياسية والتوجه الاقتصادي الليبرالي،

- عبر مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر عن التنظيمات الوسيطة باختلاف مكوناتها واتجاهاتها واهتماماتها التي تدفع المواطنين إلى ممارسة ديمقراطية مباشرة وتساهم في دفع المجتمعات الغربية إلى مزيد من التطور والتحسن، بينما عبرت الدولة المدنية عن الدولة التي تمارس فيها الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التشاركية والتي تعتمد عن المجتمع المدني في دفع المواطنين إلى الاهتمام بالقضايا العامة والقضايا التي تخصهم مباشرة.

فالمفكر الأمريكي فوكوياما (فوكوياما، 1998) يرى أن المجتمعات ما بعد صناعية لا يمكنها تحقيق المزيد من التحسينات من خلال الهندسة الاجتماعية الطموحة، ولم تعد أمال واقعية في القدرة على إقامة مجتمع عظيم من خلال برامج حكومية كبيرة، وبعد أن تخلت المؤسسات السياسية والاقتصادية الليبرالية عن الهندسة الاجتماعية. فقد أدرك جميع المراقبين المهتمين فعليا أن تلك المؤسسات لا بد أن تعتمد على سلامة المجتمع المدني المتنوع وعلى حركيته، لكي تحافظ على حيويتها وازدهارها.

ويوضح محمود بوسنه (بوسنه، 2001) حول النقطة بأن أهمية العمل الجمعوي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في البلدان الغربية المعاصرة تظهر وتبرز فيما يخلفه هذا العمل من صور لمجتمع مبني على مشاركة الجميع، والتعاضد بين الجميع، والحرية للجميع في إبداع وتصوير المشاريع التي تعود بالفائدة على الجميع، وإمكانية انجاز هذه المشاريع بدون وصاية من طرف الجميع؛ مع العلم أن ميادين عمل مؤسسات المجتمع المدني في البلدان الغربية أصبحت تعتبر من أهم قطاعات التوظيف في هذه المجتمعات.

3. دلالة استخدام مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الدولة المدنية في التجربة العربية

يتضح لنا بناء على التحليل المقدم أعلاه بأن مفاهيم المجتمع المدني والدولة المدنية مفاهيم غربية خالصة فلا يوجد أي أصل تاريخي لهما في التجربة العربية، وهذا سواء في الاستعمال الفكري أو الاستعمال السياسي، فالمفهومان غريبان عن التجربة العربية الفكرية والاجتماعية والسياسية.

لقد دخل مفهوم المجتمع المدني مجالي الفكر والممارسة العربي ينفي أواسط ثمانينات القرن الماضي في إطار حراك اجتماعي وسياسي، وارتبط بمرحلة الانفتاح السياسي والتعددية السياسية وحرية التنظيم. ودخل مصطلح المجتمع المدني الخطاب الرسمي العربي ليعبر عن الانتقال من النظام الأحادي وحكم الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية والمطالبة بالديمقراطية في الكثير من الدول العربية.

اهتم العديد من المفكرين العرب أواخر القرن العشرين بموضوع المجتمع المدني، نتيجة شيوع استعمال هذا المفهوم. وعرف بالتالي العديد من التعريفات خاصة في ضل تعدد مظاهر التوظيف الأيديولوجي له، واستخدامه من قبل قوى عديدة وفي سياقات مختلفة لتحقيق أهداف متباينة. ما جعل الساحة الفكرية العربية تفرز محاولات جادة للتأصيل النظري لهذا المفهوم في الفكر العربي، وتشهد جدلا كبيرا بشأن مدى صلاحيته للتطبيق في الواقع العربي. وهكذا أنتج التفكير العربي تيارين متباينين في موضوع المجتمع المدني: التيار الأول يرفض المفهوم ويتحفظ على صلاحية استخدامه في الواقع العربي، ويرفض أيضا استخدامه سواء كأداة نظرية تحليلية لدراسة الظواهر التي يعبر عنها في الواقع العربي، أو لاتخاذه مدخلا لتحليل ودراسة بعض قضايا التطور السياسي والاجتماعي في الدول العربية، وفي المقابل نجد التيار الثاني والذي يؤيد استخدامه في الواقع العربي.

أما فيما يخص استخدام مفهوم الدولة المدنية فالعملية تمت في ظروف مغايرة وفترة زمنية لاحقة، حيث لم يكن هذا المفهوم مطروحا لدى المفكرين العرب مع بداية استخدام مفهوم المجتمع المدني في أواسط الثمانينات. وظهرت استخداماته في مرحلة لاحقة وتمت في سياق سياسي واجتماعي مغاير وجد حساس (بداية مرحلة ما أصبح يعرف مجازا بالربيع العربي). وما يجر التأكيد عليه هو أن حداثة موضوع استخدام مفهوم المجتمع المدني في المجتمعات العربية وحداثة تجربته واختلاف المفكرين في تحديد مكوناته ووظائفه وإمكانيات تطوره وبقائه، أدت إلى انفصال بداية استخدام مفهوم المجتمع المدني في البلدان العربية من الناحية الزمنية عن بداية استخدام مفهوم الدولة المدنية. فاستخدام المفهوم الأول في هذه البلدان كانفي أواسط الثمانينيات في إطار حركية رياح التفتح التي هبت في ساحة المجتمعات العربية. أما استخدام المفهوم الثاني فكانفي أواخر العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وهذا لمرافقة صرصار رياح الربيع الغربي. ومن المفيد التنبيه إلى أن المفهومين في التجربة الغربية كان متلازمان في مسارهما وتطورهما، بل كان كل مفهوم هو المحدد الرئيسي لملامح المفهوم الآخر.

وفيما سيأتي سنحاول إبراز أهم الأفكار التي تناولت موضوع المجتمع المدني في التجربة العربية، في سياق انقسام المفكرين العرب إلى تيارين مختلفين تيار متحفظ عن صلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي وتيار مؤيد لصلاحية تطبيقه.

1.3 التيار المتحفظ على صلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي

مع تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني منذ ثمانينات القرن العشرين في العالم العربي طرح البعض قضية مدى صلاحية المفهوم وحدود ملاءمته للتطبيق في الواقع العربي. وقد اعترض بعض المفكرين على استخدام هذا المفهوم استنادا إلى حجج عديدة، ومن منطلقات مختلفة تحدد اتجاه الرفض. ويمكننا أن نسجل هنا وجود ثلاثة اتجاهات وهي:

أ - الاتجاه الأول: ينطلق العديد من مفكري هذا الاتجاه مثل سعيد بن سعيد العلوي في رفضهم لاستخدام مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي، من حقيقة التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني في أوروبا، وارتباطه أساسا بواقع التطور السياسي في الغرب الصناعي والرأسمالي، وارتباطه كذلك بخبرة اجتماعية شهدت ثورات صناعية وتكنولوجية وسياسية ومعرفية وثقافية. ثورات كانت تعمل مجتمعة ومتضافرة على أحداث نقلة نوعية في تعامل العقل مع أمور الفكر وشؤون الحياة السياسية والمجتمعية، (سعيد بن سعيد العلوي، 1989). ونظرا إلى عدم حدوث ثورات مماثلة لها في الخبرة العربية الإسلامية وعدم تحقق النقلة الكيفية التي تمس البنى الذهنية مما يصعب مغايرة البيئة التي نشأ فيها هذا المفهوم واستخدامه في بيئة أو بيئات مغايرة، لها ظروف وخصوصيات مختلفة.(أحمد شكري الصبيحي، 2000)

فلا وجود حسب هؤلاء الباحثين للمجتمع المدني في تاريخ مجتمعاتنا ولا في حاضرها، فتركيبة المجتمعات العربية التاريخية لا يوجد بها سوق حرة واسعة ولا تنظيمات كثيفة كانت تمارس بداخلها الحريات على نمط حرية المبادلات، ولا تقسيم للعمل ولا تخصص في العمل.

ب - الاتجاه الثاني: إن أصحاب هذا الاتجاه مثل الباحث متروك الفالح (السعودية) لا ينطلقون في رفضهم لصلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي من مسألة وجود جذور تاريخية لمفهوم المجتمع المدني أو عدم وجودها، كما يتجاوزون مسألة الضعف والهشاشة والفعالية وتوافر العناصر والقوى، ويقفزون على مشكلة القيود المفروضة عليه والعوائق التي تقف في سبيل نموه. بل أنهم ينطلقون في رفض استخدام المفهوم من طرح فكرة جوهرية وهي أن بنية المدن العربية هي بنية متريفة ومتصلة بالتكوينات الاجتماعية ذات الامتدادات المناطقية أو العائلية أو القبلية أو الطائفية أو خليط منها. وهي غير قادرة على أن تلعب الدور نفسه التي لعبته المدن الأوربية في نشأة مؤسسات المجتمع المدني وتكويناته. حيث أن المدن العربية غير قادرة على تطوير مؤسسات المجتمع المدني واحتضان حركيته على نحو فعال نظرا إلى أن المجتمع المدني هو في جوهره مجتمع مديني أي مجتمع مدن وليس مجتمع ريف.(متروك الفالح، 2002)

ج- **الاتجاه الثالث:** ينطلق أصحاب هذا الاتجاه ومن بينهم علي اومليل(1992)، من طبيعة السلطة الاستبدادية في الدول العربية. للتأكيد على انعدام وجود مجتمع مدني حقيقي في الواقع العربي، فتنظيمات المجتمع المدني أو بعضها إما غائبة حيث لا يسمح بقيامها من الأصل في بعض الدول العربية، أو تعاني الضعف والهشاشة في الدول التي تسمح بوجودها.

إن الاتجاهات الفكرية السابقة تذهب جميعها إلى التركيز على أن إمكانيات بروز مجتمع مدني وظيفي غير قائمة في الواقع العربي وذلك للأسباب التالية:

- غياب الخلفية التاريخية فيما يخص التجربة الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المناسبة لتطور المجتمع المدني؛
- غياب الذهنية المدنية لدى الفرد العربي، نتيجة فشل التجربة العربية في تحقيق نماء اقتصادي واجتماعي وثقافي؛
- تريف المدن العربية وعدم قدرتها على احتضان تنظيمات المجتمع المدني؛

- شمولية الدول العربية وتشيدها كمعوق أساسي أمام تنظيمات المجتمع المدني.

ومن خلال هذه العقبات الصريحة في طريق المجتمع المدني يصبح الحديث عن الدولة المدنية في الدول العربية محاولات يائسة للتعبير عن مفهوم يفتقد للجذور والأسس والملامح.

2.3 التيار المؤيد لصلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي

تجاوز العديد من المفكرين في العالم العربي ومنهم برهان غليون، ومحمد عابد الجابري، وعزمي بشارة مسألة التحفظ على صلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي، باعتبار المفهوم أداة نظرية تحليلية في دراسة الظواهر التي يشهدها الواقع العربي. بل اتخذه هؤلاء الباحثين كمدخل لتحليل ودراسة بعض قضايا التطور السياسي والاجتماعي في الدول العربية.

وقد اعتمد أصحاب هذا الاتجاه لتبرير صلاحية تطبيق هذا المفهوم في الواقع العربي على عدة إعتبارات:

- أن ظاهرة المجتمع المدني هي ظاهرة نسبية، وهي ليست حكرا على الغرب الرأسمالي مثلها مثل غيرها من الظواهر والمفاهيم الإنسانية الأخرى مثل الديمقراطية واقتصاد السوق، فهذه والمفاهيم عرفتها خبرات ومجتمعات ودول عديدة ولكن الفارق يكمن في درجة نضجها وتبلورها وهذا سواء فيما يخص مفهوم المجتمع المدني أو غيره من المفاهيم،
- أن استخدام مفهوم المجتمع المدني كمفهوم نظري تحليلي أو غيره من المفاهيم الأخرى ذات الطبيعة المماثلة لا يشترط بالضرورة اكتمال الظاهرة التي تعبر عنه حتى يتسنى استخدامه،
- تزايد عدد التنظيمات المجتمع المدني في غالبية الدول العربية منذ منتصف الثمانينات، كالأحزاب السياسية والجمعيات والاتحادات والروابط، والتي تشكل بنية تنظيمية لمجتمع مدني لا يزال بصفة عامة قيد التكوين والتبلور،
- أن تجربة الخبرة السياسية الإسلامية على صعيد الممارسة ومقارنة بالخبرة الأوروبية، عرفت هي الأخرى في تاريخها أشكالا تنظيمية عبرت في جوهرها على مفهوم المجتمع المدني، حيث نجد في التاريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمعات العربية مؤسسات يمكن اعتبارها مؤسسات المجتمع المدني، لأنها كانت تعبر عن مصالح جماعات وفئات معينة مثل القبيلة والعرش، أو لاستقلاليتها النسبية عن الدولة، مثل نظام الوقف الإسلامي والطوائف الحرفية ورجال الدين والطرق الصوفية.

لكن يجب الإشارة إلى أن أصحاب هذا الاتجاه اختلفوا في طريقة صياغة المفهوم وتحديد مؤسساته حيث ذهب بعض الكتاب في تصوراتهم مثل برهان غليون ومحمود عبد الفضيل إلى جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة. ويعرِّف هذا الاتجاه مفهوم المجتمع المدني على أنه "مجموع المؤسسات والفعاليات التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع المدني من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى" (محمود عبد الفضيل، 1991).

ويذهب برهان غليون (1992) إلى أن الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والعائلية والثقافية والأخلاقية والعادات والتقاليد تنتمي إلى ميدان المجتمع المدني ويرى أنه ليس هناك أي مجال ولا قيمة للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، الذي يسعى من خلاله البعض إلى إدانة جزء من النشاط المدني وتحبيذ جزء آخر.

وفي المقابل حصر بعض الكتاب ومن بينهم عزمي بشارة، محمد عابد الجابري وسعد الدين إبراهيم المفهوم في البنى الحديثة وجعلوه قرين الحداثة، حيث يعرف أصحاب هذا الاتجاه مفهوم المجتمع المدني بأنه "مجمل التنظيمات غير الارثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها"(سعد الدين إبراهيم،1995)، وللتوضيح أكثر نشير إلى أن محمد عابد الجابري (1993)

ذهب في تحليلاته إلى اعتبار المجتمع المدني أنه "المجتمع الذي تحكمه الأغلبية وتتوفر فيه حقوق المواطن الأساسية واستقلال القضاء، أي المجتمع الذي تقوم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس الديمقراطية، والمجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة". وتنتمي مسألة المجتمع المدني ومؤسساتها الطوعية حسبه إلى قيم المدينة، مقابل مجتمع القرية وقيمه وانتماءاته الموروثة.

ويرى عزمي بشارة (1998): "ضرورة التفريق بين مفهوم المجتمع المدني ومفهوم المجتمع الأهلي ومفهوم المجتمع ما قبل السياسي، للتمكن من تحديد الفروق التحليلية والأيديولوجية بينهما". حيث يشير إلى أن "التضحية بالفرق النظري بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والمجتمع ما قبل السياسي، يعني عدم قدرة هذه المفاهيم على أن تضع فرقا تحليليا وأيديولوجيا أيضا. وإذا كانت البنى العضوية تلعب دورا مهما في المجتمعات العربية لا تتغير، فإنها تلعب هذا الدور دون الحاجة إلى تسمية المجتمع المدني".

وذهب سعد الدين إبراهيم (1991) إلى تحديد المفهوم بدلالة عناصره، حيث يرى أن مفهوم المجتمع المدني ينطوي على عدة عناصر تحدد طبيعة تنظيماته ولعل أهمها هو عنصر الطوعية أو الفعل الإرادي، فالفرد ينتمي إلى تنظيمات المجتمع المدني طوعا وباختياره. وهو السبب الأول الذي يفرض عدم عد البنى التقليدية (مؤسسات المجتمع الأهلي) ضمن مؤسسات المجتمع المدني باعتبار انتماء الفرد إليها هو انتماء مفروض أو موروث. إضافة إلى العنصر الأخلاقي باعتبار المفهوم منظومة قيمية ترتبط بسياق جديد وحديث هو سياق المدنية، وهي منظومة تختلف تماما عن المنظومات التقليدية. ويقدم سعد الدين إبراهيم أهم عناصر المجتمع المدني كما يلي:

- العنصر الأول: فكرة الطوعية باعتبارها إحدى الأفكار التي تشير إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.
- العنصر الثاني: فكرة المؤسسة الوسطية والتي تشير إلى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية والعلاقة الاجتماعية.
- العنصر الثالث: يتعلق بالغاية والدور لهذه التكوينات حيث يجب أن تتم بالاستقلال عن السلطة السياسية. مع العلم أنه إلى جانب الجمعية فالعمل الجماعي يعد أقوى تأثيرا وأكثر فعالية من العمل الفردي.
- العنصر الرابع: اعتبار المفهوم منظومة قيمية إضافة بكونه مفهوما حضاريا وفق التطور الذي يجعل منه رافد لأي مشروع حضاري.

بينما اتفق أصحاب هذا الاتجاه على فكرة جوهرية وفي غاية الأهمية وهي أن هناك شروط تاريخية يجب أن تتوفر لكي يتحقق تفسير معين للمجتمع المدني في أرض الواقع.وفي هذا الصدد يذهب عزمي بشارة (1998)إلى "أن مرحلة تشييد المجتمع المدني في الوطن العربي اليوم تعني تحقيق الديمقراطية وليس مجرد إقامة المؤسسات المدنية الحديثة لموازنة البرلمان والناجمة عن قصور الديمقراطية التمثيلية والليبرالية، وهي غير قائمة أصلا في الوطن العربي ولا يجوز أن نقفز عن المرحلة الضرورية مثل تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية من أجل تحقيق مفهوم معاصر للمجتمع المدني قائم على توفرها وتحققها في الغرب".

كما يؤكد عزمي بشارة على أن المجتمع المدني دون سياسة وخارج سياق المعركة من أجل الديمقراطية هو عملية إجهاض، وذلك لأن الديمقراطية المتعثرة في مرحلتها الراهنة في أمس الحاجة إلى مفهوم المجتمع السياسي الديمقراطي. وليس الانتقال إلى مفهوم غامض يسترخي خارج السياسة.

ويرى محمد عابد الجابري(1993): "أن الفرق بين مجتمع مدني وآخر يقوم على عناصر مهمة منها طبيعة الحياة الترابطية والمدنية، وكذلك التسامح في إطار التنوع والتعددية من أجل القيام بالمهام الديمقراطية".

وهناك ثلاثة أسباب حسبه تدعونا إلى عدم إدارة الظهر للعملية السياسية، وتحول المجتمع المدني إلى شاهد زور يبرر الغياب من ساحة المجتمع السياسي.

- إن المجتمع المدني يقوم فقط في فضاء العلاقة مع الدولة. وهذا هو الفرق أيضا بين الحرية السياسية وحرية البدوي الشاعرية، وبين المجتمع الطبيعي والمجتمع المدني؛
- أن هناك ارتباط لا تنفصم عراه بين تشكيل الأمة وتشكيل المجتمع المدني، الذي يعني انتماءا قائما على المواطنة وليس على العقيدة أو قرابة الدم أو غيره؛
- أن المعركة من أجل الديمقراطية هي معركة سياسية، معركة على السلطة أولا وأخيرا.

مناقشة

يبدو واضحا من خلال تحليل التراكم المعرفي حول مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الدولة المدنية أنه يوجد ارتباط وثيق بينهما، إذ يرتكز كل مفهوم على الآخر، وأن أصلهما ودلالتهما مرتبطتان بالتطور الاجتماعي والسياسي والفكري للبلدان الغربية. حيث ظهر وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم المجتمع المدني وبالتالي مفهوم الدولة المدنية، لأول مرة في القرن السابع عشر مع فلاسفة العقد الاجتماعي ثم عاود الظهور فيما بعد مع فلاسفة الأخلاق ثم مع فلاسفة العصر الحديث والعصر المعاصر. وكان في كل مرة يتم استخدامهما حسب معاني جديد، تتماشى مع طبيعة التطور التاريخي والفكري للمجتمعات الغربية، وتكون في كل مرة حاملة لمطالب جديدة وتعبر عن تم فصل جديد للوحدة الاجتماعية والسياسية السائدة.

أما فيما يخص واقع المفهومين في البلدان العربية فهو مختلف تماما، إذ أن استخداماتهما في مجالات الفكر والممارسة السياسية والاجتماعية تعتبر حديثة العهد وغير متجذرة. فلقد تم في البداية استخدام مفهوم المجتمع المدني كأداة فهم وتحليل مع أواسط ثمانينات القرن الفارط، ثم جاء الدور المفهوم الدولة المدنية مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي، حيث أستخدم كهدف تطمح هذه البلدان الوصول إليه. وجاء إدخال المفهومين في خضم ديناميكية تحولات عميقة من مختلف الجوانب كانت تمر بها منطقة البلدان العربية. وهكذا أرتبط مفهوم المجتمع المدني في المخيلة الجمعية العربية بالديمقراطية.

إن عملية إدخال المفهومين في مجال الخطاب السياسي بالبلدان العربية كان محاولة من السياسيين (التابعين للأنظمة أو للمعارضة) لإظهار شكل من أشكال التغيير،وهذا استجابة للضغوط الداخلية والخارجية بهدف تهدئة الأوضاع التي كانت مهددة بالانفجار نتيجة تردي الأوضاع الاجتماعية وانتشار الفساد والمحسوبية. وبالتوازي مع ذلك شهدت الساحة الفكرية العربية جدلا كبيرا بين المفكرين حول مدى صلاحية استخدام مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية في الواقع العربي، حيث انقسموا إلى فريقين بين مؤيد ومتحفظ. وفيما يلي نناقش إيجابيات ومآخذ كل فريق مع تقديم المبررات التي اعتمدنا عليها في تقديم موقفنا.

أولا: إن قوة صدق الفريق المؤيد لاستخدام المفهومين تبدو لنا من خلال الملاحظتين المواليتين:

- إن مفهوم المجتمع المدني هو فعلا ظاهرة نسبية وهو ليس حكرا على الغرب الرأسمالي، مثلها مثل غيرها من الظواهر والمفاهيم الإنسانية الأخرى كالدولة المدنية والديمقراطية واقتصاد السوق والمواطنة. وبالتالي لا يوجد أية مانع يعيق استخدام هذين المفهومين كأدوات فهم وتحليل في المجتمعات العربية وغيرها من المجتمعات الأخرى.

- إن تزايد عدد تنظيمات (مؤسسات) المجتمع المدني في غالبية البلدان العربية وهذا منذ منتصف الثمانينات من جهة، ومحورية الأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسات في المجتمعات العربية من جهة أخرى، يعزز فكرة أن هاتين المفهومين يمكن تأصيلهما في الفكر والممارسة الاجتماعية العربيين.

ثانيا: إن بعض من أفكار هذا الفرق المؤيد لاستخدام المفهومين والتي تذهب في عد بنى المجتمع الأهلي ضمن مكونات المجتمع المدني تعتبر من وجهة نظرنا بعيدة عن حقيقة هذه البنى، وهذا من منطلق الاختلاف الكبير فيما بين بنى المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:

- أن جذور مؤسسات المجتمع الأهلي ترتبط بتاريخ المجتمعات العربية والخبرة العربية (الزوايا، الأعيان، الطائفة، العروش...). وهذا عكس مؤسسات المجتمع المدني التي ترتبط في جوهرها بتاريخ المجتمعات الغربية (تنظيمات الحفاظ على البيئة، تنظيمات المرأة، التنظيمات الشبانية....) وظهورها بالبلدان العربية يعتبر جد حديث (مند ثمانينيات القرن الفارط فقط)؛

- أن مؤسسات المجتمع الأهلي تتماهي مع الثقافة والذهنية العربية،وهذا عكس مؤسسات المجتمع المدني التي تعكس ثقافة وتطور المجتمعات الغربية. مع العلم أن مؤسسات المجتمع الأهلي عرفت تطورا ملموسا في العقود الأخيرة وهذا سواء من حيث الشكل أومن حيث الأداء أو من حيث التكيف مع مستجدات التسيير والتكنولوجيا، أو من حيث نوعية الأهداف مما يسمح لنا بوصفها بمؤسسات المجتمع الأهلي الحديث؛

- أن بنى المجتمع الأهلي تقوم بأداء وظيفي يختلف أساسا عن أداء تنظيمات المجتمع المدني، فهي بالأساس تشتغل حسب فلسفة التمكين فيما يخص المستفيدين من نشاطاتها (مد يد المساعدة...، تقديم معونات...) أما بنى المجتمع المدني فهي تعتمد أكثر على فلسفة التمكن في تعاملها مع المستفيدين من نشاطاتها.

ثالثا: ينظر بعض المفكرين العرب إلى ظهور مؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات العربية على أنها قرينة الحداثة ومولدة للتطور وتعكس التحول الديمقراطي. ووصف مؤسسات المجتمع الأهلي بالتقليدية واعتبارها عقبات في اتجاه التطور والحداثة. إن الواقع يعلن لنا بوضوح بأن الشطر الثاني من هذا التصريح لا يعبر على حقيقة ما يجري في البلدان العربية. وفي هذا الإطار يمكننا أن نشير إلى حالة عينية ترتبط بتاريخ الدول الآسيوية التي لم تبلغ الحداثة والتطور الذي وصلت إليه على حساب الموروث الثقافي والتنظيمي الخاص بها.

رابعا: إن المأخذ الأساسي الذي يمكن تسجيله على الفريق المتحفظ على صلاحية استخدام مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي من فكرة أن الحكم على ظاهرة اجتماعية بالفشل والقصور لارتباطها بخبرة مجتمعات مغايرة لا يمكن التأسيس عليها وذلك لوجود العديد من الظواهر المتعلقة بنمط الحياة التي تم نقلها من المجتمعات الغربية واستخدامها بنجاح في العديد من المجتمعات الأخرى كتنظيم الجيوش والإدارة والصناعة والزراعة المكثفة.....

خامسا: إن تريف المدن العربية والذي يعتبر معطى سوسيولوجي متفق عليه، لا يعيق تأكيد فعالية كل من تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي في هذه المدن مثل ما تشير إليه البيانات فيما يخص توسع عدد وميادين نشاط مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي بالمدن العربية ويرجع ذلك إلى أن هذه المدن يوجد بها نخب وأفراد يملكون المؤهلات والرغبات الكافية

للنشاط في مثل هذه التنظيمات وتسجيل الفارق. ولهذا لا يمكن اعتبار هذا السبب مبررا كاف للتحفظ على صلاحية تطبيق هذين المفهومين.

سادسا: يشير بعض المفكرين إلى اعتبار استبداد الأنظمة العربية عاملا لا يسمح بظهور مؤسسات المجتمع المدني. ويمكننا أن نلفت الانتباه فيما يخص هذه النقطة إلى أن المجتمعات العربية مثل بقية المجتمعات الأخرى غير ساكنة، وأحسن دليل على ذلك هو التطور التشريعي الهام فيما يخص موضوع المجتمع المدني والتفتح النسبي لهذه الدول الذي جعل تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات المجتمع الأهلي حقيقة اجتماعية ترافق طبيعة التحول الاجتماعي والسياسي الجاري حاليا والذي يتطلب الكثير من الوقت والصبر.

خاتمة

وبناء على الأفكار المعلن عنها أعلاه نذهب إلى التأكيد على أهمية عمل الدول والنخب العربية على تشجيع توسع نشاط مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات المجتمع الأهلي بهدف خلق الشروط المثلى لنجاح سيرورة تطور وتقدم المجتمعات العربية. مع ضرورة التفريق بين طبيعة مؤسسات المجتمع المدني وطبيعة مؤسسات المجتمع الأهلي من حيث مجالات النشاط والمرجعيات الفكرية والثقافية. ويبقى الهدف هو ضرورة الاستفادة من مؤسسات كلا التنظيمين على حد سواء في مراحل الانتقال الحالية والتي تعرفها البلدان العربية دون تمييز أو تفريط.

ونرتكز في هذا الاتجاه على عدة معطيات نعتقد أنها أساسية نختصرها فيما يلي:

- إن تنوع المجتمعات العربية وتعدد اتجاهاتها نحو مسألة المعاصرة والأصالة، يجعل من تنظيمات كل من المجتمع المدني والمجتمع الأهلي وسيلة مثلى لإشباع الرغبات التنظيمية والفكرية للأفراد، ومجال هام للتنوع والتنافس.
- إن البناء الاجتماعي للدول العربية يعتبر في أساسه عائليا، قبليا، طائفيا مما يجعلها بيئات اجتماعية مناسبة لنشاط مؤسسات المجتمع الأهلي.
- إن المجتمعات العربية هي مجتمعات دينية بامتياز، فالدين عامل محوري في تحديد الاتجاهات داخل هذه المجتمعات مما يجعل التنظيمات الأهلية تتميز بفاعلية كبيرة نتيجة البعد الروحي الذي تتميز به.
- إن الذهنية العربية تتماهى مع المجتمع الأهلي نتيجة ارتباطها شعوريا ولا شعوريا بالثقافة العربية.
- إن مؤسسات المجتمع الأهلي تتميز بالفاعلية والتكيف والاستمرار سواء في الجانب التاريخي أو في الجانب المعاصر، وننطلق في هذه النقطة من حالات عربية معاصرة هي ليبيا،العراق، اليمن وكيف أخذت القبيلة والطائفة ومؤسساتهما مسؤولية تسيير الدولة وصناعة المشهد السياسي ومحاربة الإرهاب عندما انهارت هذه الدول. كما نسجل في هذه النقطة فشل الاستعمار ثم الدولة الوطنية في تفكيك هذه البنى من جهة واستمرار هذه البنى بأشكال فعالة وأنماط متعددة، الأمر الذي يدعو بجدية كبيرة إلى إعادة النظر في اتجاه جدلية علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع الأهلي.
- إن التفتح الكبير للمجتمعات العربية على المجتمعات الغربية والتأثير المتبادل يقدم فضاءات كبيرة لتطور التنظيمين معا في المجتمعات العربية.

- إن العولمة والمجتمع الدولي وإمكانيات الجمعيات غير الحكومية تشكل مقومات مركزية لبقاء وتطور المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في المجتمعات العربية.

إن هذه المعطيات والكثير من المعطيات الأخرى التي لم يتم ذكرها تجعلنا نمعن في التفكير في تثمين فعالية المجتمع الأهلي في صوره الحديثة من جهة، وسبل الاستفادة من المجتمع المدني من جهة أخرى، بعيدا عن التعصب الفكري وفي إطار عدم تغليب تنظيم على تنظيم آخرا،والبحث بعمق عن آليات التمكين لكلا التنظيمين لمصلحة المجتمعات العربية. وهكذا يمكن الاستفادة من كلا التنظيمين في دراسة التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمعات العربية باعتبارهما أدوات تحليل للواقع السياسي والاجتماعي. إذ أنه لا يوجد أية عائق معرفي أو منهجي يمنعنا من الارتكاز على كلا التنظيمين (المجتمع المدني والمجتمع الأهلي) لإحداث النقلة في التفكير والتنظيم والممارسة الاجتماعية.

المراجع

1. إبراهيم سعد الدين، 1991. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز التنمية السياسية والدولية، القاهرة.
2. ألبرت سيول، 1989. تاريخ الثورة الفرنسية، تر:جورج كوسي، منشورات عويدات، بيروت.
3. بوسنه محمود ، 2001. بوسنة محمود. "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية". مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 16.
4. بيرا، مورا فرانسوا، 1993. هوبز فلسفة الدين، ترجمة أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية، بيروت.
5. الصبيحي أحمد شكري، 2000. مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
6. عزمي بشارة، 1998. المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
7. العلوي سعيد بن سعيد، 1989. نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
8. غليون برهان، 1996. بناء المجتمع المدني: دور العوامل الداخلية والخارجية في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
9. الفالح متروك، 2002. المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية –دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
10. فرانسيس فوكو ياما، 1998. الثقة – الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
11. لوي ألتوسير، 1981. مونتسكيو السياسة والتاريخ، ترجمة نادر ذكرى، دار التنوير، بيروت استهلالية
12. المديني توفيق، 1997. المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
13. De Tocqueville A., 1991. De la démocratie en Amérique, tome 2, ENAG, Alger.
14. Ferguson A., 1992. Essai sur l'histoire de la société civile, trad. de m. Bergier (1783), révisée, annotée et commentée par Claude Gautier, PUF, Paris.
15. Groupe d'auteurs, 1997. La formation des intellectuelles –Gramsci dans le texte, les éditions sociales, Paris.
16. Hegel G.W., 1990. Principes de philosophie du droit, trad. André Kann, Paris.